جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة
كليـــة الحقوق- مخبر قانون الأسرة

بالشراكة مع أعضاء فرقة البحث التكويني الجامعي
"تطور حقوق الزوجة والأبناء في قانون الأسرة الجزائري"

آليات تفعيل الصلح والتحكيم في المنازعات الأسرية

رئيـــس المشـــروع
الأستاذ الدكتور جمال عياشي

2026_2025

الإشكالية

نظم المشرع الجزائري الصلح والتحكيم في كل من قانون الأسرة ضمن المواد: 49، 50 و56 وقانون الإجراءات المدنية والإدارية في المواد: من 439 إلى 449، ورغم وفرة النصوص القانونية لاسيما فيما يتعلق بالصلح وغزارة اجتهادات المحكمة العليا التي بذلت جهدا معتبرا لسد كل ثغرة قانونية مكتشفة، غير أن الصلح والتحكيم باعتبارهما من أهم الطرق البديلة لحل النزاعات الأسرية لم تجد ضالتها في إحلال الوفاق المنشود ولتكون فعالة ومؤثرة للحد من حالات الطلاق المتزايد والتفكك الأسري المتفاقم يوما بعد يوم.

ورغم أن قضاء شؤون الأسرة على مستوى المحاكم وحتى المجالس القضائية يبذلون جهودا جبارة للحد من ظواهر التفكك الأسري، غير أن نتائج تدخلهم بالصلح غير كافية البتة نظرا لثبوت تزايد حالات الطلاق إحصائيا، فضلا عن غيرها من صور الخصومات القضائية بين الزوجين والمنازعات الناشئة أمام الأقسام والغرف القضائية الأخرى، فلم يصبح الأمر يقف عند مجرد الطلاق، بل صارت الأمور تزداد تعقيدا وتأزما كلما حدث فك لرابطة زوجية، وهذا ما يجب الانتباه له والحيلولة دون تفاقمه وانتشاره.

وإن من أظهر المعوقات الحائلة دون تحقق الصلح بين الزوجين في المحاكم العدد الضخم من القضايا التي ينظر فيها نفس القاضي؛ خصومة وصلحا في معظمها، فضلا عن تحايل بعض المتقاضين وغياب بعضهم الآخر إذ القانون لا يلزمهم الحضور لاسيما الطرف المدعى عليه.

وأمام ذات الوضع، فإن قاضي شؤون الأسرة لم يجد البديل الملائم لحل النزاعات الأسرية والتي تعوض الصلح لديه، رغم أن القانون يمنحه آلية التحكيم كبديل مناسب عن الصلح لاسيما في الأحوال التي لا يقف فيها القاضي أثناء محاولات الصلح التي يجريها على سبب حقيق به أن يقيم شقاقا مستمرا بين الزوجين، فإنه حينها يُخوَّل تعيين حكمين، وهذا ما لا يلجأ إليه غالبية القضاة عمليا لأن القانون لم ينظم هذه الآلية تنظيما كافيا يُمكّن القاضي من مباشرتها ومتابعتها على وجه يحقق المطلوب منها، ولقد أثبت الجانب العملي ثغرات كثيرة جدا وموانع جمة حائلة دون رجوع القضاء لهذه الآلية القانونية، ولعل عزوف القضاة عن اللجوء إليها لأكبر دليل على صعوبة الرجوع إليها رغم أهميتها واحتياجهم لها لحل العديد من الشقاقات الزوجية.

وإن فتح باب للبحث عن مقترحات مناسبة لتفعيل آليتا الصلح والتحكيم قصد الوصول بهما للتأثير على كل خصومة قضائية أسرية ونزاع -أو حتى شقاق أسري- بكفه أو الحد منه على الأقل حتى لا يصلح

بأطرافه إلى الطلاق لهو عين المطلوب في الوقت الراهن، إذ الآليات القانونية غير الفعالة تحتاج إلى إعادة نظر وتدقيق للوصول إلى ما تحتاجه من إضافات وتقويمات حتى تؤدي الدور المنوط بها قانونا، وترفع الحرج على القاضي ليباشرها في ظروف ملائمة وعلى بينة من أمر كل حكم من أحكامها موضوعي كان أم إجرائي.

محاور الكتاب الجماعي:

المحور الأول: الصلح والتحكيم في قانون الأسرة وقانون الإجراءات المدنية والإدارية؛

المحور الثاني: الصلح والتحكيم من المنظور الفقهي، القانوني والشرعي؛

المحور الثالث: عقبات تعترض فعالية الصلح في القضاء الجزائري؛

المحور الرابع: عقبات تعترض القاضي الجزائري في الرجوع للتحكيم بين الزوجين؛

المحور الخامس: مقترحات لتفعيل دور الصلح والتحكيم الأسري في التشريع الجزائري.

شروط المشاركة في الكتاب الجماعي:

1. ترسل الورقة العلمية كاملة، ويجب أن تكون أصيلة تنصبّ في أحد محاور مشروع الكتاب؛
2. ألّا تكون الورقة العلمية المشارك بها منشورة أو تمت المشاركة بها أو عرضها سابقا، أو مستلة من عمل شخصي سابق؛
3. لا تقبل الأوراق العلمية المشتركة إلا أوراق طلبة الدكتوراه التي يشترط أن تكون تحت متابعة من المشرف؛
4. يقدم مع الورقة العلمية ملخصا باللغة العربية لا يتعدى 150 كلمة، وملخصا آخر باللغة الإنجليزية فضلا عن ترجمة للعنوان بنفس اللغة وثلاث إلى خمس كلمات مفتاحية باللغتين؛
5. لا تتعدى عدد صفحات البحث (25) صفحة بالهوامش والمراجع والملاحق إن جدت، ولا تقل عن (15) متنًا بما فيه من مقدمة وخاتمة فقط؛
6. تكتب المداخلات في النموذج المحمل من موقع المخبر، وبخط Arabic Typesetting مقاس 18 بما في ذلك العناوين التي تكون غليظة، و14 للتهميش الذي يكون أسفل كل صفحة، أما للغة الإنجليزية فبخط Times New Roman (Titres CS) مقاس 14، مع ترك مسافة 2 سم لهوامش الصفحة في

الجهات الأربعة، والفرق بين الأسطر1,15 أما بين الفقرات فيكون simple، وترك مسافة 1 سم في بداية الفقرات والعناوين؛

7. يكون التهميش آليا في نهاية كل صفحة ومتجدد في كل صفحة وبمقياس 14 للعربي و12 للاتيني بنفس خط المتن، مع كتابة قائمة المراجع في آخر الورقة العلمية.

آجال هامة متعلقة بمشروع الكتاب الجماعي:

- تاريخ نشر مشروع الكتاب الجماعي: 08 جويلية 2026؛

- آخر أجل لاستقبال الأوراق العلمية كاملة: 11 سبتمبر 2026؛

- تاريخ الرد على الأوراق العلمية المقبولة: 25 سبتمبر 2026؛

- آجل أجل للتصويبات المطلوبة إن وجدت: 15 أكتوبر 2026؛

- إيداع الكتاب لإتمام إجراءات المعالجة والإعداد للنشر من 15 أكتوبر إلى 15 نوفمبر 2026؛

- رابط تحميل نموذج تحرير البحوث:

http://lien.univ-alger.dz/LDF/wp-content/uploads/2026/07/نموذج-لمقال.docx

- ترسل المساهمات عبر البريد الإلكتروني: Droit.labofamille@univ-alger.dz .

ملاحظة: يمنح كل مشارك ببحث في الكتاب الجماعي نسخة إلكترونية من الكتاب وشهادة نشر صادرة عن إدارة المخبر.